

مادة

تخريج الفروع على الأصول

محاضرة (٥)

• الدكتور / محمد حسن عبد الغفار

مَسْأَلَةٌ

اسْتِصْحَابُ الْحَالِ فِي الْإِجْمَاعِ الْمُتَقَدِّمُ بَعْدَ
وُقُوعِ الْخِلَافِ

عند الشافعي

عند أبي حنيفة

حُجَّةٌ

وَاحْتِجَ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ
الْإِجْمَاعَ يَجْزِمُ الْخِلَافَ
فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَقَعَ الْخِلَافُ

لَا حُجَّةَ فِيهِ

وَاحْتِجَ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ مَوْضِعَ الْخِلَافِ غَيْرُ
مَوْضِعِ الْوُفَاقِ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي
الْمَوْضِعِ الَّذِي اتَّفَقُوا عَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ
الْإِجْمَاعُ حُجَّةً فِي الْمَوْضُوعِ الَّذِي لَا
إِجْمَاعَ فِيهِ

مثال ١

عند الشافعي

الْمُتَيَّمُ إِذَا رَأَى الْمَاءَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ **لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ**
لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ قَدْ اِنْعَقَدَ عَلَى صَلَاتِهِ حَالَةَ الشَّرُوعِ وَالذَّلِيلُ الدَّالُّ عَلَى صِحَّةِ
الشَّرُوعِ دَالٌّ عَلَى دَوَامِهِ إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلُ الْإِنْقِطَاعِ

عند أبي حنيفة

تبطل

وَلَا اِغْتِبَارُ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى صِحَّةِ صَلَاتِهِ قَبْلَ رُؤْيَا الْمَاءِ فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ اِنْعَقَدَ حَالَةَ
الْعَدَمِ لَا حَالَةَ الْوُجُودِ وَمَنْ أَرَادَ إِحْقَاقَ الْعَدَمِ بِالْوُجُودِ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ

الْمُتَيَّمُ إِذَا رَأَى الْمَاءَ فِي أَثْنَاءِ
صَلَاتِهِ **لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ**

الخلاصة

لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ

الشافعي

تبطل

أبو حنيفة

مسألة : التَّيَمُّمُ لفريضة قبل دُخُول وقتها

مثال ٢

عند الشافعي

لا يجوز التَّيَمُّم لفريضة قبل دُخُول وقتها

لأنَّه أمر بِالْغُسْلِ وَالْمَسْحِ عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ وَالْأَمْرُ عَامٌ غَيْرُ أَنَّهُ تَرَكَ الْعَمَلَ بِهِ فِي الْوُضُوءِ لِدَلِيلٍ وَهُوَ أَنَّهُ صَارَ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ حَتَّى تَعْبَدُنَا فِيهِ بِالتَّكْرَارِ وَالتَّجْدِيدِ بِخِلَافِ التَّيَمُّمِ فَيَبْقَى عَلَى مُقْتَضَى الصِّيْغَةِ

عند أبي حنيفة

يجوز التَّيَمُّم لفريضة قبل دُخُول وقتها

التَّيَمُّم لفريضة قبل دُخُول وقتها

الخلاصة

لا يجوز

الشافعي

يجوز

أبو حنيفة

أسماء منسي علي

عند الشافعي

السَّارِقُ يُؤْتَى عَلَى أَطْرَافِهِ الْأَرْبَعَةِ
عملا بقوله تَعَالَى {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} فإنه أمر مُقْتَضَاهُ
التَّكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ السَّرْقَةِ

عند أبي حنيفة

لَا يَقْتَضِي التَّكَرَّرُ فَلَا يَقْطَعُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ
وَهَكَذَا إِذَا تَكَرَّرَتِ السَّرْقَةُ فِي الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ لَا يَتَكَرَّرُ الْقَطْعُ

تكرار القطع إذا تَكَرَّرَتِ السَّرْقَةُ

الخلاصة

يقتضي التَّكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ السَّرْقَةِ

الشافعي

لَا يَقْتَضِي التَّكَرَّرُ فَلَا يَقْطَعُ فِي
الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ

أبو حنيفة

مثال ١

عند الشافعي

الْمُتَيَّمُ إِذَا رَأَى الْمَاءَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ **لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ**
لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ قَدْ اِنْعَقَدَ عَلَى صَلَاتِهِ حَالَةَ الشَّرُوعِ وَالذَّلِيلُ الدَّالُّ عَلَى صِحَّةِ
الشَّرُوعِ دَالٌّ عَلَى دَوَامِهِ إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلُ الْإِنْقِطَاعِ

عند أبي حنيفة

تبطل

وَلَا اِعْتِبَارُ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى صِحَّةِ صَلَاتِهِ قَبْلَ رُؤْيَا الْمَاءِ فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ اِنْعَقَدَ حَالَةَ
الْعَدَمِ لَا حَالَةَ الْوُجُودِ وَمَنْ أَرَادَ إِحْقَاقَ الْعَدَمِ بِالْوُجُودِ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ

الْمُتَيَّمُ إِذَا رَأَى الْمَاءَ فِي أَثْنَاءِ
صَلَاتِهِ **لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ**

الخلاصة

لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ

الشافعي

تبطل

أبو حنيفة

كتاب الصَّلَاة

مَسْأَلَةٌ ١

هل كل مجتد مصيب ؟

عند الشَّافِعِي

أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٍ فِي الْمَجْتَهِدَاتِ
الْفُرُوعِيَّةِ وَالْحَقِّ فِيهَا مُتَعَيِّنٌ غَيْرُ أَنَّ
الْإِثْمَ مَحْطُوطٌ عَنِ الْمُخْطِئِ لَغَمُوضِ
الدَّلِيلِ وَخَفَائِهِ

وَاحْتِجَ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ النَّقِيزِينَ
الْمُتَنَافِيَيْنِ وَهُمَا الْحُلُّ وَالْحُرْمَةُ وَالصَّحَّةُ
وَالْفُسَادُ فِي حَقِّ شَخْصٍ وَاحِدٍ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ
فِي زَمَنٍ وَاحِدٍ مِنْ بَابِ التَّنَاقُضِ وَنَسْبَةِ
التَّنَاقُضِ إِلَى الشَّرْعِ مَحَالٌ

عند الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَعْتَزِلَةِ

أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ

وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ
عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَهُوَ مَا نَقَلَ عَنْهُمْ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا
أَنَّهُمْ كَانُوا يَجْتَمِعُونَ وَيَشْتَرُونَ فِي أَحْكَامِ
الْوُقُوعِ الْوَاقِعَةِ وَيُرَاجِعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَيُصَلِّي
بَعْضُهُمْ خَلْفَ بَعْضٍ فِي مُخَالَفَتِهِ إِيَّاهُ فِي
الْمَذَاهِبِ

وَكَانَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ إِذَا سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ يَرُدُّ
السَّائِلَ إِلَى غَيْرِهِ وَيُرْشِدُهُ إِلَيْهِ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى
أَنَّهُمْ كَانُوا مُتَوَافِقِينَ عَلَى تَعَدُّدِ الْمَطَالِبِ
وَأَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ

عند الشافعي

من اشتبهت عَلَيْهِ الْقِبْلَةَ واجتهد وَصَلَى إِلَى جِهَةٍ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهَا جِهَةُ الْقِبْلَةِ ثُمَّ بَانَ لَهُ يَقِينُ الْخَطَا يُلْزِمُهُ الْقَضَاءُ لِفَوَاتِ الْحَقِّ الْمُتَعَيَّنِ الْخَطَا يَنْفِي الْإِثْمَ دُونَ الْقَضَاءِ كَمَا يَنْفِي التَّائِيْمَ دُونَ التَّضْمِينِ فِي بَابِ الْغَرَامَاتِ

عند أبي حنيفة

لَا يُلْزِمُهُ الْقَضَاءُ لِتَصْوِيْبِهِ فِيمَا مَضَى وَأَنْ بَانَ أَنَّهُ خَطَا

من اشتبهت عَلَيْهِ الْقِبْلَةَ واجتهد وَصَلَى إِلَى جِهَةٍ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهَا جِهَةُ الْقِبْلَةِ ثُمَّ بَانَ لَهُ يَقِينُ الْخَطَا

الخلاصة

يُلْزِمُهُ الْقَضَاءُ

الشافعي

لَا يُلْزِمُهُ الْقَضَاءُ

أبو حنيفة